اقتصاد

اليمن بلا موازنة وسط شح الإيرادات

تعز ـ **فخر العزب**

تعاني الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً من أزمة اقتصادية خانقة في ظل عجزها عن إعلان الموازنة العامة للدولة للعام 2024 حتى الآن في ظل نقص حاد بالإيرادات نتيجة توقف تصدير النفط والغاز بسبب الهجمات التي شنتها جماعة أنصار الله (الحوثيون) على ميناء الضبة في حضرموت في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، تلتها سلسلة هجمات استهدفت ذات الميناء، فضلاً عن ميناءي «النشيمة» و«قنا» بمحافظة شبوة، مما أدى إلى وقف عوائد النفط الحكومية وتدفقات الوقود وحرمان الحكومة من أهم مواردها.

بعد قصف الموانئ من قبل الحوثيين تم توجيه الواردات إلى ميناء الحديدة بناء على اتفاق استوكهولم، وبالتالي لم تتمكن الحكومة من توفير نفقاتها التشغيلية، وظلت تنتظر الوعود السعودية بالدعم، حيث تعهدت بدعم مجلس القيادة الرئاسي عند تشكيله ونقل السلطة من الرئيس هادي إلى مجلس بثمانية رؤوس في إبريل/ نيسان 2022.

ويعتمد اليمن على صادرات النفط الخام في تمويل 70% من إنفاق الميزانية العامة للدولة، إذ كان إنتاج البلاد من النفط حتى قبل هذه الحرب يتراوح ما بين 150 ألفاً و200 ألف برميل يومياً. ومنذ عام 2015، انخفض الإنتاج إلى أقل من 100 ألف برميل في اليوم.

وكانت عائدات اليمن من صادرات النفط الخام سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في 2021، هو الأول من نوعه منذ سنوات، إذ بلغت 1,418 مليار دولار مقارنة بنحو 710,5 ملايين دولار في 2020، وفق تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني. وكانت آخر موازنة فعلية لليمن قد أعلنت في العام 2014، وقدرت بـ13,4 مليار دولار، ودخلت البلاد بعدها في مرحلة حرب طاحنة إثر انقلاب مسلح لجماعة الحوثي على السلطة في سبتمبر/ أيلول 2014 لتندلع الحرب في مارس/ آذار 2015.

وفي 2018 أعلن عن الموازنة التي قُدّرت مواردها بـ 978 ملياراً و203 ملايين ريال (2,574 مليار دولار) وقدرت النفقات بـ 1,465 تريليون ريال (3,855 مليارات دولار)، بعجز قدر بـ 33%.

وفي 2019 قدرت الإيرادات بالموازنة الجديدة بنحو 2,16 تريليون ريال (4,8 مليارات دولار) بينما قدرت النفقات فيها بنحو 3,1 تريليونات ريال، كما أوردت وكالة سبأ الحكومية الرسمية.

ظلت الحكومة تعمل خلال سنوات الحرب بمشروع موازنة يتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات، ولم يتم إعلان فعلي للموازنة، وتتم تغذية العجز عبر أدوات الدين المحلي وحشد التمويلات الخارجية، وعن طريق مصادر تضخيمية حتى العام 2019 من خلال طباعة عملات بدون غطاء لتغذية بند الرواتب والنفقات التشغيلية. وظلت الإيرادات تذهب خارج البنك المركزي، فعائدات النفط كانت تذهب إلى حساب الحكومة في البنك الأهلي السعودي والمؤسسات الإيرادية الأخرى فتحت لها حسابات في البنوك التجارية وليس في البنك المركزي، وهو ما يصعب على الحكومة حشد مواردها إلى الخزينة العامة، كما يفتح بابا للفساد، وبالتالي تشظت المالية العامة، وظهر الخلل وقاد إلى تدهور الوضع الاقتصادي وانهيار مستمر للعملة.

والعام الجاري أيضا تم وضع مشروع خطة الإنفاق للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2024، بناء على ما ستحصل عليه من دعم خارجي، والقيام باجراءات إصلاحية كان أهمها التدابير التي قام بها البنك المركزي وتعرضت للإجهاض من قبل الأمم المتحدة والسعودية.

ووافقت الحكومة في إبريل/ نيسان الماضي على مشروع خطة الإنفاق للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2024، بعد استكمال مراجعتها من قبل اللجنة الوزارية واستيعابها الملاحظات المقدمة من أعضاء الحكومة.

(Getty)

تراجع ثقة المستثمرين الألمان

قال معهد البحوث الاقتصادية الألماني «زد.إي.دبليو» أمس الثلاثاء، إن ثقة المستثمرين الألمان تراجعت بأكثر من المتوقع في شهر سبتمبر/ أيلول الجاري. وأضاف المعهد أن مؤشره للمعنويات الاقتصادية انخفض كذلك إلى 3,6 نقاط من 19,2 نقطة في شهر أغسطس/ آب المالي. وكان محللون استطلعت رويترز آراءهم أشاروا إلى قراءة عند 17 نقطة. وقال رئيس معهد البحوث الاقتصادية الألماني أخيم وامباك: «الأمل في تحسن سريع للوضع الاقتصادي يتلاشى بوضوح». كما واصل تقييم الوضع الاقتصادي، في ألمانيا، التدهور، إذ انخفض المؤشر إلى سالب 84,5 نقطة من سالب 77,3 نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ شهر مايو/ أيار 2020.

لقطات

شركات إيطالية تعرض إنشاء صوامع حبوب في مصر

بحث وزير التموين والتجارة الداخلية في مصر، شريف فاروق، مع سفير إيطاليا بالقاهرة، ميكيلي كواروني، سبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين و تبادل الخبرات. واطلع وزير التموين على الدراسة الخاصة بالعروض الجديدة المقدمة من الشركات الإيطالية لإنشاء صوامع جديدة. وأكد فاروق على قوة ومتانة العلاقات بين مصر ودولة إيطاليا، موضحاً أن هناك فرصاً استثمارية بملفات ومشروعات التموين في مختلف المجالات، ومنها مجال الصوامع والتخزين، والمناطق اللوجيستية والصناعات الغذائية، متوقعاً مزيداً من التعاون مع الجانب الإيطالي. وفي سياق متصل أشاد وزير التموين بمستوى التعاون الذي وصلت إليه العلاقات المصرية الإيطالية بمختلف المجالات.

أستراليا تتوصل لاتفاق تجاري مع الإمارات

قالت أستراليا أمس، إنها توصلت إلى اتفاق تجاري مع الإمارات من شأنه إلغاء الرسوم الجمركية على نحو 99% من المنتجات الاسترالية، بما يؤدي إلى توفير 135 مليون دولار أسترالي (91 مليون دولار) في العام الأول. والإمارات أكبر شريك تجاري واستثماري لأستراليا في الشرق الأوسط بتجارة ثنائية بلغت 9,9 مليارات دولار أسترالي العام الماضي، فيما يبلغ إجمالي الاستثمار الثنائي 20,6 مليار دولار أسترالي.

وقال وزير التجارة دون فاريل: «بموجب اتفاقية التجارة هذه، من المتوقع ان تزيد الصادرات الاسترالية بمقدار 678 مليون دولار أسترالي سنوياً، لكن هذا الاتفاق يعني لأستراليا أكثر من مجرد الأرقام». وتابع في بيان أن الاتفاق يتضمن إطار عمل لتعزيز استثمارات أبوظبي في المعادن الاساسية.

تركيا تنظم عمليات بيع السيارات المستعملة

أصدرت وزارة التجارة التركية أمس، لوائح جديدة تهدف إلى تنظيم تجارة السيارات المستعملة. وقالت في بيان إن «نظام الدفع يهدف إلى القضاء على عمليات الاحتيال ويجعل تسوق السيارات المستعملة أكثر أماناً». وأضافت الوزارة خلال بيانها المنشور على حسابها، أن النظام «إلزاميّ وسيبدأ تطبيقه منذ 27 أيلول/سبتمبر الجاري»، لأن نظام الدفع يهدف إلى القضاء على عمليات الاحتيال ويجعل تسوق السيارات المستعملة أكثر أماناً». ويتزايد بيع السيارات المستعملة في تركيا، بهدف إيداع ثمنها بالمصارف التي تمنح فائدة بنسبة 50% او للتسجيل على السيارات الجديدة، ومنها «توغ» التركية الكهربائية، الامر الذي زاد من عمليات الاحتيال وأدخل سوق السيارات المستعملة بفوضى أسعار.

السودان... انتشار النقود المزيفة في مناطق سيطرة «الدعم السريع»

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

تشهد أسواق السودان حالة من الفوضى في ظل تواصل الحرب منذ منتصف شهر إبريل/ نيسان من العام الماضي، الأمر الذي ساهم في توسع انتشار النقود المزيفة. وفى ولايات إقليم دارفور ارتفعت شكاوى مواطنين من انتشار العملات المزيفة في الأسواق بالولايات والتي يخضع معظمها لسيطرة قوات الدعم السريع. وأرجعوا انتشارها إلى عصابات تابعة لقوات الدعم السريع تقوم بضخها في مناطق سيطرتهم وهي أربع ولايات من أصل خمس ولايات في إقليم دارفور، إذ تم رصد العديد من الفئات النقدية المزيفة بخاصة الورقتين النقديتين فئة الـ500 والـ1000 جنيه. ويؤكد محجوب التوم من مواطني ولاية جنوب دارفور لـ«العربي الجديد» أن الأوراق المزيفة متداولة فى الأسواق، قائلًا: كان هذا متوقعا لعدم وجود بنوك عاملة فى الولايات وليس هنالك مخرج آخر إلا التعامل بهذه النقود خاصة وأن غالبية أهل الولايات لا يفرقون بينها وبين الأصلية. وأضاف التوم: انتشرت النقود المزيفة بفعل امتلاك الدعم السريع لشبكة اتصالات يتم عبرها تحويل المبالغ إلى المواطنين. ويتزامن انتشار النقود المزيفة في دارفور مع ارتفاع كبير في أسعار السلع الاستهلاكية بصورة تفوق مقدرة السكان المتأثرين بالحرب، وبات الإقليم على شفا المجاعة الشاملة. من جانب ثان، أدى قرار الحكومة السودانية بزيادة سعر الدولار الجمركى مجددا إلى 1250 جنيهاً إلى حالة جديدة من عدم الاستقرار فى الأسواق ومخاوف واسعة من تأثيراته السلبية على الاقتصاد المحلى. كما عادت زيادة أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه السودانى في السوق السوداء مرة أخرى بعد أن استقر لعدة أيام. وفي مطلع يناير/ كانون الثاني الماضي نفذت الحكومة السودانية زيادة جديدة على سعر الدولار الجمركي من 650 إلى 950 جنيهاً، وذلك عقب إعلانها عن موازنة عام 2024 مباشرة، في محاولة لمواجهة العجز الكبير في الإيرادات لتمويل النفقات نتيجة الظروف الأمنية الحالية. اقتصاديون يقولون لـ«العربي الجديد» إن الزيادات التي تقوم بها وزارة المالية غير مبررة وتعكس فشلها فى إدارة الأزمة ومن شأنها الوصول بأسعار السلع إلى ارتفاعات جديدة. ويقول الاقتصادي السوداني بابكر الزين لـ«العربي الجديد»: «الأوضاع تدهورت بصورة غير مسبوقة نتيجة استمرار الحرب وخروج مناطق إنتاجية وزراعية كليا عن الدورة الاقتصادية، وما تبقى عاد إلى الزراعة التقليدية».

إنتل وأخواتها والطوفان الاقتصادي

مصطفى عبدالسلام

تتعرض الشركات العالمية الكبرى الداعمة لإسرائيل لما يشبه الطوفان الاقتصادي، فعدد كبير منها تلاحقه الخسائر الفادحة والتراجع الحاد في الإيرادات والأرباح والمبيعات، وأخر تلاحقه دعاوى قضائية تتهمها بالاحتكار والتهرب من الضرائب والاخلال بقواعد المنافسة، وهو ما هز صورتها أمام عملائها ومستثمريها، وشركات ثالثة تعرضت لغرامات بمليارات الدولارات قصمت ظهرها وأوقعت بأسهمها في البورصة، ورابعة فصلت آلاف الموظفين وأوقفت توسعاتها وجمدت استثماراتها الجديدة في دول العالم، وخامسة أقالت كبار مسؤوليها بعد أن لاحقتها أضرار حملات المقاطعة الواسعة التي تتسع رقعتها عالمياً يوم بعد يوم. والأمثلة كثيرة أبرزها ما حدث لشركات: إنتل وآبل وغوغل وأمازون ومايكروسوفت وإنفيديا وأمازون وكارفور وباركليز وغيرها من كبار داعمي جرائم الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل ضد أهالي غزة منذ ما يقرب من عام. شركة إنتل الأميركية، التي تستثمر مليارات الدولارات منذ نصف قرن داخل دولة الاحتلال، أصبحت الآن في مهب الرياح، إذ تواجه أزمة كبيرة وواسعة النطاق وغرامات ضخمة وتراجعاً حادّاً في الإيرادات والمبيعات، كما خسرت أسهم إنتل ما يقرب من 60% من قيمتها هذا العام. ويوم 11 سبتمبر الماضي خسرت شركتا التكنولوجيا الأميركيتان العملاقتان آبل وغوغل الجولة النهائية من النزاع القضائي مع المفوضية الأوروبية، حيث أيدت محكمة العدل الأوروبية قرارين بتغريم الشركتين مليارات اليورو في قضيتين منفصلتين. وألزمت المحكمة آبل بدفع أكثر من 14 مليار دولار قيمة ضرائب متأخرة إلى أيرلندا. وفي دعوى غوغل، أيدت المحكمة فرض غرامة بـ 2,7 مليار دولار عليها لانتهاكها قواعد المنافسة في الاتحاد الأوروبي، وأدى الحكم إلى زعزعة واحدة من أقدم الشراكات في عالم التكنولوجيا وأكبر الشركات الداعمة لإسرائيل، وتعد غوغل وأمازون ومايكروسوفت وسيسكو ودل وأي بي أم IBM شركاء في جرائم الإبادة ضد أهالي غزة عبر دعم شركات التقنية الكبرى داخل دولة الاحتلال. تكرر المشهد داخل شركة إنفيديا الأميركية، وهي من أكبر الداعمين لإسرائيل، فقد تعرضت لهزة عنيفة قبل أيام، إذ سجّلت أكبر خسارة لشركة في يوم واحد في تاريخ الولايات المتحدة من حيث القيمة، تبلغ 279 مليار دولار، بعد إدانتها في جرائم احتكار. هذه الشركات وغيرها تساهم منذ سنوات في تمكين نظام الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيلي وجرائمه، والآن هي مصدر أساسي لتغذية الميزانية الحربية الإسرائيلية وفق موقع حركة مقاطعة إسرائيل.

مال وناس

غزة: «العمل عن بعد» رحلة شاقة للنجاة من الجوع

يجد آلاف الفلسطينيين ممن يشتغلون وفق نظام «العمل عن بعد» صعوبة بالغة في التواصل مع مصادر أعمالهم بفعل أزمة الإنترنت، ما يحوّل عملهم إلى رحلة شاقة جداً

غزة ـ **علاء الحلو**

ينشغل الثلاثيني الفلسطيني، فادي الشرافي، من مدينة غزة في البحث عن مصدر إنترنت للتواصل مع الشركة التي يعمل معها في دولة الكويت، بفعل الانقطاع المتواصل للشبكة غربي مدينة دير البلح وسط القطاع، التي نزح إليها مع أسرته بعد رحلة نزوح قاسية في عدد من الأماكن ومراكز الإيواء.

ويجد آلاف الفلسطينيين الـ «فري لانسر» ممن يعملون وفق نظام «العمل عن بعد» صعوبة بالغة في التواصل مع مصادر عملهم بفعل الأزمة الحادة في توافر شبكات الإنترنت، بسبب التداعيات السلبية للعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وإغلاق المعابر ومنع دخول مختلف السلع الأساسية، ومنها الماء والكهرباء والإنترنت والمواد الغذائية والمساعدات الإنسانية، مع تدمير البنية التحتية.

وتسبب العدوان الإسرائيلي في تدمير ما يزيد على 70% من المباني والمنشآت السكنية والعمارات المرتفعة التي تضم اسطحها أبراج الإرسال الخاصة بشبكات الاتصالات وخطوط الإنترنت، الأمر الذي تسبب بخلق أزمة حقيقية في توافر الخدمة، ألقت بظلالها على أصحاب المهن التي تعتمد على الشبكة العنكبوتية في الاتصال والتواصل، فيما تسببت بخسارة نسبة منهم لوظائفهم نتيجة عدم القدرة على إتمام المهام المطلوبة. ويتجه الفلسطينيون إلى الشبكات العامة وإنترنت الشوارع على الرغم من ضعفه الشديد ورداءته للتواصل مع أصحاب المهن الخاصة بهم، في مشهد انتشر منذ بداية العدوان، لتسلّم وتسليم المواد المطلوبة، والمتعلقة بالتقارير المكتوبة، أو خطط المشاريع، أو التصاميم الخاصة بالمواقع الإلكترونية أو ذات العلاقة بالإعلانات والشعارات التجارية الخاصة بالشركات، كذلك المهن المتعلقة بالقطاعين الإعلامي أو الإعلاني.

ويقول فادي الشرافي الذي يعمل مع شركة دعاية وتصميم برفقة صديقه أحمد نصار إنه يواجه صعوبة مركبة في العمل، سواء في أثناء التصميم بسبب الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي، الأمر الذي يدفعه إلى ترك جهاز اللابتوب الخاص به عند نقطة شحن مرتين خلال اليوم، حيث يتطلب العمل وقتاً وجهداً كبيرين.

أما الشق الثاني من المعاناة اليومية، وفق حديث الشرافي لـ «العربي الجديد»، فيتمثل بحاجته إلى إنترنت قوي لرفع المواد، ما يستدعي انتقاله إلى أماكن بعيدة وسط انعدام وسائل النقل، والازدحام الشديد في الطرقات بسبب تكدس النازحين، ما يستغرق وقتاً طويلاً في الطريق إلى نقاط الإنترنت العامة التي لا يتوافر فيها الهدوء أو الأجواء المؤاتية لظروف العمل.

بقول الفلسطيني أحمد نصار الذي يعمل في مونتاج مقاطع الفيديو التروبجية للمصالح والشركات التجارية إنه يعاني يومياً في الوصول إلى الإنترنت، ما دفعه إلى مرافقة صديقه فادي في رحلة الوصول إلى الشبكات المتاحة. ويضيف: «يتطلب عملنا إنترنت قوياً، لكننا لم نصادفه حتى الآن، الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً لإتمام أي مهمة، في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة، وحالة القلق المتواصلة من الأهل وعليهم».

أما الفلسطيني وديع ناصر، الذي يعمل في مجال التسويق الإلكتروني، فيوضح أنه اضطر منذ بداية الحرب إلى النزوح القسري برفقة عائلته عدة مرات من منطقة التوام شمالي القطاع، ومن ثم إلى المحافظات الجنوبية، وصولاً إلى خيمة في منطقة المشاعلة غربي مدينة دير البلح، وسط أوضاع معيشية ومهنية غاية في الصعوبة.

ويبين ناصر لـ «العربي الجديد» أنه لم يصادف شبكة إنترنت جيدة منذ بداية نزوحه، ما دفعه إلى الانتقال المتواصل من نقطة إلى أخرى، في محاولة لإيجاد شبكة تمكنه من إتمام العمل بالشكل المطلوب، «خصوصاً أن عملنا يتطلب حضوراً كبيراً على شبكة الإنترنت، وأن تكون قوية ومناسبة لإنجاز العمل».

ويختلف الأمر بالنسبة إلى الفلسطيني محمد أيوب، النازح برفقة أسرته من مدينة الزهراء وسط قطاع غزة، نتيجة التهديدات الإسرائيلية نحو مخيم لجوء، حيث تتوافر شبكة إنترنت في المكان، ويمكنها مساعدته في إنجاز المهمات المطلوبة، على الرغم من رداءة الإشارة وعدم انتظامها.

ويرجع أيوب لـ «العربي الجديد» سبب انتقاله اليومي للبحث عن إنترنت بديل إلى الاكتظاظ الشديد في أعداد النازحين، والازعاج المتواصل، وأصوات الأطفال المرتفعة، الأمر الذي لا يمكّنه من التركيز أو إتمام العمل، ويقول: «هناك إزعاج وضجة كذلك في الشوارع ونقاط الإنترنت، إلا أنها أقل حدة من المخيمات المكتظة التي تضمّ أكثر من قدرتها الاستيعابية».

ويوضح أيوب الذي يعيل من عمله أسرته المكونة من أربعة أفراد أن الشبكات العامة ليست مستقرة وذلك لارتباطها بشكل أساسي بالطاقة الشمسية والعمل عبر بطاريات كثيرة الأعطال. ويقول: «انتقلت في الكثير من الأحيان من منطقة إلى أخرى وفوجئت بعطل في الشبكة، أو رداءة فيها، ما تسبب في تعطيل تسليم المواد المطلوبة في الوقت المناسب».

فلسطينيون يستخدمون الإنترنت في مقهى بخانيونس يوم 20 يوليو 2024 (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

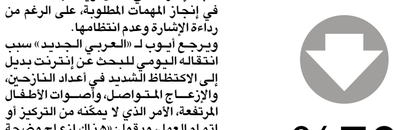

70%

سبّب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة تدمير ما يزيد عن 70% من المنشآت السكنية والعمارات المرتفعة والتي تضم اسطحها ابراج الارسال الخاصة بشبكات الاتصالات وخطوط الإنترنت.

العراق

البنوك «الأميركية» تجذب الودائع

بغداد ـ **احمد عبد**

أظهر تقرير مالي عراقي غير رسمي، تراجعاً واضحاً في نسبة استحواذ 12 مصرفاً محلياً على ودائع القطاع الخاص في البلاد، مقارنة بالسنوات الأخيرة، مؤكدا أن المصارف التي تمتلك تعاملات مع أخرى أميركية استحوذت على النسبة الأكبر من ودائع القطاع الخاص في العراق. ويسعى المصرف المركزي العراقي منذ عدة أشهر إلى توسيع نطاق التعاملات المالية الإلكترونية في البلاد، من خلال المصارف الخاصة والحكومية، مع منح امتيازات جديدة للمودعين في إطار برنامج إصلاح واسع يستهدف في جانب منه معالجة المخاوف الأميركية من تسرب الدولار إلى الجهات المُعادية أميركياً متمثلة بإيران والنظام السوري وحزب الله اللبناني. وقال تقرير لمؤسسة «عراق المستقبل» للدراسات والاستشارات الاقتصادية (غير حكومية)، إن ثلاثة مصارف محلية تمتلك، تعاملات مراسلة مع أخرى أميركية استحوذت في النصف الأول من العام 2024 على ما يقارب نصف ودائع القطاع المصرفي العراقي الخاص.

وأضاف التقرير الذي صدر يوم الخميس الماضي، أن المصارف الثلاثة استحوذت على 47% من مجموع ودائع القطاع الخاص في البنوك والمصارف العراقية الخاصة، بعد أن كانت نسبة استحواذها على الودائع في العام 2019 تشكل 34% فقط. ووفقا للتقرير فإن «المصارف العراقية التي لا تملك مصارف أميركية مراسلة، بلغت نسبة استحواذها على ودائع القطاع الخاص في منتصف العالم الحالي 36%، بعد أن كانت نسبة استحواذها على الودائع في 2019 تبلغ 42%. وتوقعت المؤسسة في تقريرها، أن ترتفع ودائع المصارف الثلاثة والتي أغلب أسهمها مملوكة لمؤسسات أجنبية، وأن تصل في نهاية العام 2024 إلى نسبة استحواذ تتجاوز 50% من ودائع الجمهور. وفي وقت سابق، أعلن المصرف المركزي العراقي اعتماد المصارف المجازة في العراق على بذول مُراسلة في عمليات التحويل الخارجي.

يرى مختصون أن تراجع الودائع له تأثير مباشر على طبيعة النظام النقدي والمالي التداولي، فضلاً عن فقدان ثقة الزبائن بالمصارف الخاصة التي لا تمتلك تعاملات دولية متمثلة بالمشاركة مع البنوك المراسلة. وفي حديثه لـ«العربي الجديد»، قال الخبير المصرفي، عبد الرحمن الشبخلي، إن حالة فقدان الثقة بين المؤسسات المصرفية وعملائها وتراجع ودائع القطاع الخاص لديها، لها أسباب عديدة، منها مخاطر الفساد. واعتبر الشبخلي، أن استحواذ المصارف الثلاثة على غالبية قيمة الودائع، يعود إلى أنها تمتلك وسيطاً أميركياً آمنة وموثوقة للمودعين على عكس المصارف الأخرى.

وأضاف أن «مخاطر السمعة تعتبر من أهم معايير تقييم المصارف»، متسائلاً: «كيف بنا إذا كانت المخاطر متأتية من الفساد الذي يغيب الثقة المتبادلة بين الموردع والمصرف؟».

وأشار، إلى أن الفساد يؤثر بشكل كبير في حجم الكتلة النقدية المودعة لدى المصارف، لأن هناك مصارف لا تستطيع تأمين السيولة اللازمة لعملائها عند الحاجة بنفس الحجم والزمن المطلوب. في السياق، علق عضو اتحاد الغرف التجارية في بغداد، أحمد الفهد، على إجراءات المصارف العراقية وتعاملاتها مع التجار، والتي دفعت إلى تراجع إيداعات القطاع الخاص لديها. وقال الفهد، لـ«العربي الجديد»، إن التجار والعاملين في القطاع الخاص العراقي يعانون من إجراءات التحويلات المالية عبر المنصة الإلكترونية بالنسبة للتجار المسجلين رسمياً تمر عبر إجراءات معقّدة ومُذلة في بعض الأحيان. وأكد أن إجراءات المصارف لإكمال متطلبات التحويل المالي طويلة جداً وتستغرق في بعض الأحيان 10 أيام، مبيناً أن أغلب التحويلات المالية شهدت عمليات رفض وأخرى تعرضت للحظر من قبل شركات التدقيق المالي دون معرفة أسباب الرفض أو الحظر. وأشار الفهد، إلى أن أغلب التجار والعاملين في القطاعات الخاصة اتجهوا للتعاملات النقدية والإيداعات المباشرة وفتح اعتمادات وحسابات مصرفية مع المصارف الدولية لتسهيل إجراءات تحويلاتهم المالية لأغراض الاستيراد.

مقر المصرف المركزي في منطقة الشورجة ببغداد (أحمد الربيعي/فرانس برس)

أخبار العرب

«أشغال» قطر توقع 6 اتفاقيات

وقعت هيئة الأشغال العامة القطرية ست اتفاقيات مع شركات سيمنز، وفيولا، وهواوي، ووايميا بالإضافة إلى توقيع شركة المناعي اتفاقيتين مع كل من روكويل أتوميشن، وجونسون كنترول.

يأتي ذلك على هامش انعقاد معرض التكنولوجيا الحديثة للبناء والخدمات كونتيك إكسبو 24، بجهود مشتركة لأربع جهات حكومية هي: وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة العمل، وهيئة الأشغال العامة، وانطلاق فعالياته أول من أمس الاثنين.

وتهدف مذكرة التفاهم مع «هواوي» إلى تعزيز التعاون في مجال المواصلات والمباني الذكية والممارسات الأكثر أماناً في الإنشاءات وتنمية المواهب، فيما تهدف مذكرة التفاهم مع «وايميا» لتطوير التعاون في مجال تكنولوجيا البناء، وعلوم وتكنولوجيا المواد. شهد الحفل الافتتاحي للمعرض الذي تضمن على مدار ثلاثة أيّام حتى اليوم الأربعاء، عرض أحدث الابتكارات التكنولوجيّة والاتجاهات التي من شأنها إحداث نقلة نوعية في قطاعي البناء والخدمات.

السعودية وبريطانيا تبحثان التعاون الصناعي

بحث وزير الصناعة والثروة المعدنية في السعودية، بندر بن إبراهيم الخريف، خلال لقاء مع وزير الدولة البريطاني للأعمال والتجارة، جوناثان رينولدز، الذي يزور المملكة حالياً، فرص تعزيز التعاون الصناعي والتعديني بين البلدين، والفرص الاستثمارية الواعدة أمام الشركات البريطانية في القطاعين.

وبحسب بيان للوزارة، شدد اللقاء على ضرورة تشجيع المستثمرين البريطانيين على استغلال الفرص النوعية الواعدة، والاستفادة من المكنات والحوافز التي تقدمها المملكة للمستثمرين، في مناخ استثماري محفز، ومقومات ومزايا تنافسية عالية، منها توافر الموارد الطبيعية الغنية، والبنية التحتية المتطورة، إضافة إلى مصادر الطاقة المتنوعة.

وناقش الطرفان تعزيز التعاون في مجال المعادن الحرجة، وفرص توسيعه في المستقبل، لا سيما مع تزايد أهمية المعادن الحرجة في العالم.

تقارير عربية

مصر

ضوابط مشدّدة ترهق شركات العمرة وتنعش تجارة التأشيرات

القاهرة ـ **عادل صبري**

بدأت وزارة السياحة المصرية تلقي طلبات شركات السياحة الراغبة في تنظيم رحلات العمرة للعام الهجري 1446، بعد تأخر شهرين عن موعد انطلاق الرحلات من جانب السلطات السعودية، التي سمحت بدخول الراغبين في أداء العمرة من أنحاء العالم، عقب أسبوعين من انتهاء موسم الحج الماضي. تسبب تأخير فتح رحلات العمرة، في توجه آلاف المصريين للسفر، ممن تسمح لهم السلطات السعودية بالدخول من حاملي تأشيرات الاتحاد الأوروبي «شنغن» والولايات المتحدة، أو المسافرين في رحلات «ترانزيت» أو الزيارة وإقامة رجال الأعمال.

وتضمنت شروط السفر ضوابط مالية مشددة، يراها أعضاء بغرفة شركات السياحة، تشكل ضغوطاً مالية هائلة على الشركات الجادة، وتفتح الأبواب أمام سماسرة العمرة من خارج الشركات، القادرين على تجاوز كل الضوابط القانونية والدفع بمئات الآلاف من المواطنين الراغبين في السفر، باقل الأسعار، من دون توفير أية حماية، لهم، وهو ما أدى إلى وفاة المئات منهم في موسم الحج الماضي.

ارتفعت أسعار رحلات العمرة ما بين 20% إلى 40% عن الموسم الماضي، رغم ثبات سعر الريال والدولار عند أقل من مستوياته المرتفعة التي بلغها في نفس الفترة من العام الماضي، مقابل الجنيه، مدفوعة بزيادة التكلفة وارتفاع أسعار الطيران والنقل، وتكلفة التشغيل بالشركات.

وأعلنت بعض الشركات عن رحلات عمرة ابتداء من 22 ألف جنيه لرحلات البر، تزيد عن 30 ألف جنيه للسفر بحراً، وتصل إلى 50 ألف جنيه للسفر جواً، مع توقع بتضاعف قيمة الرحلة، خلال فترة الذروة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/نيسان المقبل. وأكد عضو غرفة شركات السياحة محمد حسن، وجود صعوبات في تحديد أسعار برامج العمرة بشكل نهائي، قبل إتمام الوزارة توثيق إجراءات تنظيم الرحلات وعقود التنفيذ التي تجري مع الجانب السعودي، وشركات الطيران والنقل البري والبحري، مشيراً إلى أن مستويات الأسعار ستظل رهينة بقيمة تذاكر السفر ومستوى الفنادق المسموح بإقامة المعتمرين بها في مكة والمدينة.

اسعار رحلات العمرة ترتفع ما بين 20% و40%

منعت الوزارة سفر أي مصري لأداء العمرة، بطريقة فردية، أو حاملي الزيارة المرسلة من خارج نطاق أحد أفراد الأسرة، وقصر السفر على الرحلات المسجلة على بوابة العمرة، بين وكلاء السفر المصريين والسعوديين ممن تعتمدهم الوزارة، وغير الخاضعين لأية عقوبات أو تجري معهم تحقيقات بشأن نحو 900 حاج في الموسم الماضي.

استحدثت الوزارة في ضوابط تنظيم الرحلات شرط سداد تأمين مؤقت بمبلغ خمسة ملايين جنيه، يسدد منها 1,5 مليون جنيه أو ما يعادله بالعملة الأجنبية، وفقاً لسعر الصرف، بأي طريق تقبله الإدارة المركزية لشركات السياحة، المشرفة على بوابة العمرة، بالإضافة إلى 3,5 ملايين جنيه أو ما يقابلها بالعملة الصعبة، لصالح وزارة السياحة والآثار، بموجب شيك بنكي يحرره ويوقعه الممثل القانوني للشركة السياحية بنفسه في مقر الوزارة أو أن يمهر الشيك بخاتم صحة التوقيع من البنك قبل تقديمة للوزارة. ووصف أعضاء في غرفة السياحة الشرط المالي بأنه تعجيزي، وجاء في وقت متأخر حيث، تستعد فيه الشركات لتنظيم رحلات عمرة «ربيع الأول» التي يقبل عليها كثير من بسطاء المصريين.

تبرر الوزارة زيادة التأمين النقدي، لاستغلاله طوال موسم العمرة في مواجهة أي التزام مالي يترتب على إخلال الشركة ببرنامج رحلة العمرة، على أن يرد مبلغ التأمين أو المتبقي منه بعد الخصم، خلال شهرين من تاريخ انتهاء أو توقف رحلات العمرة، أو لحين انتهاء التحقيق في شكوى المعتمرين.

طلبت الوزارة من الشركات الراغبة في نقل المعتمرين بحراً، أن يقدم الوكيل الملاحي خطاب ضمان بقيمة خمسة ملايين جنيه، أو ما يعادلها بالعملة الصعبة، مع إقرار منه يتضمن مسؤوليته القانونية أمام الوزارة، حال حدوث أي إخلال برحلات الشركات، مع إلزام الوكيل بتعيين مندوب مقيم تابع له بالموانئ، لتنظيم عمليات السفر في الذهاب والعودة، بكل من ميناء سفاجا المصري وميناء ضبا السعودي على البحر الأحمر.

والزمت الوزارة الشركات بتحصيل قيمة برنامج العمرة بالجنيه المصري، وإصدار خطاب يتضمن قيمة تذكرة السفر وتسليم التذاكر للمعتمرين قبل السفر، مع عدم توجيههم إلى موانئ السفر، إلا قبل موعد الرحلة بأكثر من أربع ساعات، وتعيين مشرفين من العاملين بالشركة، بخبرة لا تقل عن خمس سنوات في السياحة الدينية، لسفر أحدهما مع كل فوج يضم 50 معتمراً، على أن تتحمل الشركات المسؤولية الجنائية والمدنية عن صحة وسلامة كل المعلومات التي ترفعها على الموقع الإلكتروني لبوابة العمرة المصرية. وتتطلب الضوابط إصدار عقد الكتروني بين الشركة والمسافر يوضع على بوابة العُمرة، وتسليمه نسخة منه عبر رسالة نصية على الهاتف، المحدد من طرف المعتمر. سمحت الوزارة بعودة رحلات العمرة عن طريق البر والبحر، لمواجهة الزيادة الكبيرة بأسعار الطيران، وعدم استيعاب الرحلات الجوية الأعداد الكبيرة للمسافرين أثناء ذروة السفر خلال أشهر رجب وشعبان ورمضان، مع إمكانية مشاركة أكثر من شركة تنفيذ رحلات العمرة بموجب عقد وكالة واحد موثق. واشترطت الوزارة إتمام برامج العمرة عبر وكيل سعودي معتمد لديها، وهو ما عده اعضاء في غرفة السياحة، بمثابة حجر على الشركات، يدفعهم إلى التعامل قسراً مع مطوفين غير أكفاء، يهملون في تقديم الخدمات لعملائهم، ولا يقدرون على محاسبتهم، باعتبارهم مختارين من الجهة الرقابية عليهم في مصر.

حجاج يغادرون مطار القاهرة في 3 يونيو 2024 (سيد حسن/Getty)

البحرين

ترقب تداعيات ضريبية الـ15% على الاستثمارات

مسقط ـ **كريم رمضان**

«لن نستطيع الاستمرار هنا بعد فرض الضريبة الجديدة». هكذا عبر مدير شركة تكنولوجيا في البحرين، محمد السيد، لـ «العربي الجديد» في اتصال هاتفي، عن قلقة من قرار المملكة فرض ضريبة 15% على الشركات الكبرى، خاصة في ظل اتجاه دول الخليج الأخرى إلى تقليل نسب الضرائب على الشركات أو إلغائها لجذب الاستثمارات الأجنبية. غير أن تقريراً أصدرته وزارة المالية البحرينية في مارس/آذار الماضي، يقدر أن تطبيق هذه الضريبة فقط على الشركات التي تتجاوز إيراداتها السنوية 750 مليون يورو (ما يعادل 828 مليون دولار تقريباً) ابتداءً من يناير/كانون الثاني 2025، من شأنه أن يعزز الإيرادات الحكومية ويحسن الوضع المالي للمملكة. وبحسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد» تهدف خطوة الضريبة الجديدة إلى ضمان مساهمة الشركات الكبرى في الاقتصاد البحريني بشكل عادل، مع توقعات بأن تؤدي إلى تحسين الخدمات العامة وتعزيز جهود تنويع الاقتصاد المحلي.

وفي هذا الإطار، يشير المستشار الاقتصادي في إحدى الشركات الاستشارياتية بالمنامة، علي متولي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن قرار البحرين بفرض الضريبة الجديدة سيكون له تأثيرات متعددة على بيئة الأعمال، خاصة أن المملكة الخليجية الصغيرة كانت تاريخياً مستقطبة للاستثمارات الأجنبية عبر تقديم نظام ضريبي منخفض الضرائب أو خال منها.

لكن خطوة فرض ضريبة على الشركات متعددة الجنسيات تأتي في إطار التماشي مع المعايير العالمية، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالسمعة القانونية للشركات التي تعمل في بيئات ضريبية منخفضة أو معدومة، خاصة تلك التي قد تقوم باعمال غير رسمية أو غير منظمة، بحسب متولي. ويوضح متولي أن هذه الخطوة قد تدفع بعض الشركات إلى إعادة تقييم وجودها في البحرين، خاصة تلك التي كانت تستفيد بشكل أساسي من الحوافز الضريبية، ومع ذلك أنه من المتوقع أن تستمر العديد من الشركات في العمل بالبحرين بسبب الموقع الاستراتيجي للمملكة والبنية التحتية المالية القوية.

ويلفت متولي، في هذا الصدد، إلى أن القطاع المالي يمثل أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي في البحرين، والاستقرار في بيئته التنظيمية يعزز جاذبية البلاد للمستثمرين، معتبراً أن الضريبة الجديدة من شأنها أن تؤدي إلى تصفية الشركات التي تركز فقط على دفع ضرائب أقل أو لا تدفع ضرائب على الإطلاق، ما يتيح للشركات التي تهدف إلى النمو المستدام أن تزدهر وتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، يرى متولي أن فرض ضريبة على الشركات متعددة الجنسيات سيساعد البحرين على تحسين نوعية الشركات المستثمرة فيها، ورغم التحديات التي قد تواجه بعض الشركات، ستوفر الضريبة فرصة لتحسين المملكة لخدماتها العامة وتعزيز جهودها لتنويع الاقتصاد.

ومن الناحية القطاعية، سيتعين على قطاع الخدمات المالية التكيف مع هذه الضريبة، بينما قد تجد قطاعات مثل الخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا، والتصنيع فرصاً جديدة، بحسب متولي، الذي نوه إلى أن البحرين تعمل على تنويع اقتصادها، ومن ثم تعتبر السياسة الضريبية خطوة نحو مزيد من الشفافية والقدرة على التنبؤ، مما يزيد من ثقة المستثمرين على المدى الطويل.

وفي ما يتعلق بالإيرادات، ستمكن الضريبة الجديدة الحكومة البحرينية من تعزيز الخدمات العامة ودعم الأهداف الاقتصادية للبلاد، مثل تحسين قطاعات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، ومن شأن هذه الاستثمارات أن تجعل البحرين أكثر جاذبية للمواهب والشركات الدولية، مما سيعزز المنافسة مع دول المنطقة، بحسب ما يرى متولي.

ويخلص الاستشاري الاقتصادي إلى أن اقتصاد البحرين مرشح للنمو بنسب أكبر، خاصة في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا والطاقة النظيفة، مما يقلل من اعتماد المملكة على النفط والغاز، معتبراً أن خطوة فرض ضريبة على الشركات متعددة الجنسيات ستسهم في تعزيز الاستقرار المالي للبلاد من خلال تقليل العجز والدين العام، وهو تحدٍ كبير واجه البحرين بعد جائحة كورونا.

من جانبه، يؤكد الخبير الاقتصادي، حسام عايش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن فرض البحرين لضريبة الـ 15% على الشركات متعددة الجنسيات يأتي جزءاً من توجه عالمي تقوده منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يستهدف الشركات التي تتجاوز إيراداتها السنوية 750 مليون يورو. ولا يقتصر هذا التوجه على البحرين فقط، بل يشمل ما لا يقل عن 140 دولة، ومن المتوقع أن يبدأ تطبيقه في مطلع عام 2025، بحسب عايش، الذي يشير إلى أن البحرين تضم مقرات لشركات كبرى مثل مايكروسوفت وبيبسي وأمازون، ما يعني أن فرض ضريبة جديدة سيؤدي إلى توفير إيرادات إضافية للحكومة البحرينية.

ضخ النفط عبر السودان

قال وزير المالية في جنوب السودان ماريال دونجرين أتيم، إن هناك تقدماً يُحرَز نحو استئناف ضخ النفط الخام المنتج محلياً عبر السودان، باستخدام خط أنابيب يمتد إلى ميناء في الجارة الشمالية. وتمثل صادرات النفط مصدراً مهماً للإيرادات في جنوب السودان، ويحصل السودان على رسوم عبور في صورة حصة من الخام. وتوقف خط الأنابيب الرئيسي الذي ينقل النفط من جنوب السودان عبر السودان للتصدير في فبراير/ شباط بسبب أضرار تسببت بها الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. ويقول محللون إن تلك الأضرار ستؤدي إلى تلوث بيئي خطير، وإن توقف خط الأنابيب كان أحد أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السودان، حيث يواجه الملايين الجوع الشديد.

أخبار العالم

طهران تؤكد تنفيذ الممر الشمالي الجنوبي

أكد وزير الاقتصاد والمالية الإيراني عبدالناصر همتي، تنفيذ مشروع الممر الشمالي الجنوبي في أسرع وقت ممكن باعتباره طريق عبور لتعزيز التعاون بين إيران وروسيا والهند ودول الخليج الفارسي. وفي لقائه مع المساعد الخاص للرئيس الروسي إيجور ليفيتين، قال همتي: نتوقع من روسيا أن تدعم جدياً مشروع الممر بين الشمال والجنوب.

وأوضح أن إيران تدعم استثمار الدول الأخرى في هذا الاتجاه وهي مستعدة لتسهيل مشاركة الدول الأخرى في هذا المشروع من خلال تقديم حوافز استثمارية خاصة. وقال همتي: «نأمل أن نرى توسع الاستثمارات الروسية في إيران، خاصة في مشاريع النفط والخدمات اللوجستية والبنية التحتية للنقل».

اتساع العجز المالي في كوريا الجنوبية

قالت وزارة المالية أمس، إن العجز المالي في كوريا الجنوبية اتسع بشكل ملحوظ خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2024 وسط ضعف أداء الشركات وتزايد الإنفاق الحكومي، حسب وكالة أنباء كوريا الجنوبية (يونهاب). سجل الميزان المالي المُدار، هو مقياس رئيسي للصحة المالية تم حسابه على أساس أكثر صرامة، عجزًا قدره 83,2 تريليون وون (62 مليار دولار) في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يوليو/ تموز الماضيين، وهو أكبر من العجز البالغ 67,9 تريليون وون في العام السابق، وفقًا لوزارة المالية. وكان رقم العام هو ثالث أكبر رقم على الإطلاق لأي فترة. وقد بلغ العجز أعلى مستوى له على الإطلاق مسجلا 98,1 تريليون وون خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 بسبب المساعدات النقدية التي قدمتها الحكومة إلى المتضررين من جائحة كوفيد-19.

مال وسياسة

تسلك مؤسسات استثمارية في إسرائيل طريق الهجرة الكبرى، إذ أرسلت 40,4 مليار دولار إلى الخارج، في تحول كبير، إذ كانت في الأشهر الأولى تضخ أموالها في الداخل باعتبار أن الحرب لن تطول

الشيكل الأبيض لليوم الأسود

40,4 مليار دولار تخرج من إسرائيل منذ إبريل

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

في بداية الحرب على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، قامت المؤسسات الاستثمارية بتحويل دفة الأموال إلى إسرائيل، لكن منذ إبريل/نيسان الماضي، انعكس الاتجاه لتسلك رؤوس الأموال طريق الهجرة الكبرى، بسبب انعدام الثقة في قدرة حكومة بنيامين نتنياهو على إعادة الاقتصاد إلى النمو وتحقيق الاستقرار، إذ تتسع جبهات الحرب وتتعمق الصراعات السياسية الداخلية، ووسط استمرار ما أطلقت عليه حكومة الاحتلال «حرب السيوف الحديدية» ضد قطاع غزة، واحتمال التصعيد في الشمال ضد حزب الله اللبناني، والخوف من تنامي العجز المالي وانخفاض النمو، تتنامى مخاوف المؤسسات المالية والاستثمارية من التعرض لخسائر لا يمكن تعويضها. ووفق بيانات مالية أوردتها صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، حولت المؤسسات إلى الخارج أموالاً تصل إلى نحو 151 مليار شيكل (40,4 مليار دولار) منذ بداية أكتوبر/تشرين الأول 2023، مشيرة إلى أن متوسط استثمار المؤسسات العاملة في صناعة صناديق الادخار في الخارج ارتفع من 51,7% في بداية الحرب إلى 56,3% في نهاية يوليو/تموز من العام الجاري، وفق آخر تحديث للبيانات الرسمية التي جمعتها الصحيفة الإسرائيلية من هيئة أسواق المال وهي الجهة المنظمة للمؤسسات المالية الكبرى، منها صناديق التقاعد وصناديق الادخار. وتدير المؤسسات المالية كمن أصولاً في صناعة الادخار بقيمة 682 مليار شيكل (182,8 مليار دولار)، حيث تظهر البيانات أن حجم استثمار المؤسسات في الخارج قفز إلى ما يقارب 384 مليار شيكل (102,9 مليار دولار)، مقابل 306 مليارات شيكل (82 مليار دولار) في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، بزيادة بلغت قيمتها 78 مليار شيكل، أي ما يعادل 25,5%.

والوضع في سوق التقاعد يشبه الوضع في سوق الادخار، ولكنه أكثر اعتدالاً، وفق تحليل «كالكاليست»، إذ رفعت المؤسسات متوسط انكشاف (استثمار) صناديق التقاعد على الاستثمارات في الخارج إلى 50% في يوليو/تموز من العام الجاري، مقارنة بانكشاف بلغت نسبته 47,6% في بداية أكتوبر/تشرين الأول 2023. وتدير صناديق التقاعد 854 مليار شيكل، منها 427 مليار شيكل من مستثمرة في الخارج. ومنذ بداية الحرب، نمت أصول التقاعد بمقدار 138 مليار شيكل، منها 86 مليار شيكل تم توجيهها إلى الخارج. ويعكس تحويل المؤسسات الأموال إلى الخارج القلق المتصاعد من أضرار الحرب الواسعة على الاقتصاد، إذ أظهرت بيانات صادرة في وقت سابق من سبتمبر/أيلول الجاري، أن الأفراد والأسر أيضاً في إسرائيل يكثفون تحويلاتهم إلى الخارج تحت شعار «الشيكل الأبيض لليوم الأسود»، ما يرسم صورة قاتمة للوضع الاقتصادي في دولة الاحتلال. فقد أشارت البيانات الصادرة عن شركة TRADING ECONOMICS المتخصصة في الاستشارات المالية الدولية إلى أنه في عام 2023، حُوّل ما يقرب من 5,6 مليارات دولار من إسرائيل، بصعود يصل إلى سبعة أضعاف التحويلات التي جرت في الأشهر الستة السابقة للحرب.

اتجاه الأموال انعكس منذ إبريل 2024

ومن خلال فحص البيانات الخاصة بأموال المؤسسات الادخارية، يتضح أنها في الأشهر الأولى من الحرب، اختارت زيادة الاستثمار في إسرائيل بناء على الرأي القائل بأن سوق الأسهم والسندات الإسرائيلي يمثل فرصة استثمارية على المدى الطويل، كما كان هذا الاستثمار جزءاً من التضامن مع السوق من قبل مديري الاستثمار الإسرائيليين، الذين أرادوا التعبير عن ثقتهم بالسوق المحلية التي يعملون فيها. وبناء على ذلك، في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي إلى فبراير/شباط 2024، أعادت المؤسسات 24 مليار شيكل (6,4 مليار دولار) إلى إسرائيل. إلا أن الاتجاه انعكس تماماً حيث زادت وتيرة خروج رؤوس الأموال منذ إبريل/نيسان الماضي تحديداً. على سبيل المثال قامت شركة PHOENIX VILLAIN LAPIDOS، التي تدير 76 مليار شيكل من أموال الادخار و70 مليار شيكل من أموال التقاعد، بزيادة إرسالها للخارج بنسبة 1% كل شهر منذ مايو/أيار الماضي. تظهر بيانات المؤسسات المالية أن زيادة تخارج رؤوس الأموال انقسمت إلى قسمين، فبعض المؤسسات عملت بنشاط على تقليل الاستثمار في إسرائيل، ومقابل كل استثمار أغلقته هناك، فتحت استثماراً جديداً في صناديق الادخار وصناديق التقاعد في الخارج.

إسرائيل في وضع أسوأ

قال بوفال بير إيفان، مدير استثمار في شركة مجدال للتأمين، إن الأموال المؤسسات تذهب إلى الخارج في الأشهر الأخيرة «وهذه عملية مختلفة تماماً عما قبل»، والسبب في ذلك هو أن الوضع السياسي يبدو قاتماً، ومخاوف من تصاعد الوضع في الشمال، كما أن «صفقة المحتجزين (الأسرى لدى المقاومة الفلسطينية) تبتعد أكثر فأكثر وتشير إلى أن القتال سيستمر وهذا له عواقب كثيرة». وأشار إلى مدى صعوبة الوضع في ظل خروج الاستثمارات، موضحاً أن «الحكومة تحتاج إلى تمويل القتال، في وقت تجد فيه صعوبة في جمع الأموال من الخارج (الاقتراض) بأسعار فائدة جيدة، كما أن العبء على المؤسسات المحلية كبير، وهناك حد لدى قدرتها على تحمله، وفي الآونة الأخيرة، بدأت البيانات الاقتصادية أيضاً في التعثر وبدأ التضخم يزداد».

المؤسسات الكبرى تدير أصولاً في صناعة الادخار بنحو 182,8 مليار دولار

وأضاف بير إيفان أن «زيادة المؤسسات الاستثمار في السوق المحلية في بداية العام كان على أساس افتراض أن القتال سيكون محدوداً، مثل الحروب الأخرى التي نعرفها، وبدا أن الأمور يمكن إغلاقها بسرعة كبيرة، لكن بعد مرور عام تقريباً، لدينا ست جبهات نشطة، بجانب التوترات السياسية الداخلية، دخلنا الحرب في نهاية العام الماضي باقتصاد قوي، ولكن بعد عام نحن بالفعل في وضع أسوأ، فالأمور أكثر تعقيداً مما كنا نعتقد». وقال إن «الاستثمارات المؤسسية من بين الأكثر تأثيراً على الزخم في السوق الإسرائيلية، فإذا شعرت المؤسسات أن السوق المحلي فرصة، وضخت الأموال فيه، فسيتم خلق زخم إيجابي، والعكس صحيح، فعندما تعتقد المؤسسات أن الاقتصاد المحلي يضعف، وأن سوق رأس المال الإسرائيلية قد يسجل عوائد غير كافية فإن خروج الأموال من إسرائيل سيؤدي إلى زخم سلبي... ليس من الواضح ما هو الحدث الذي وقع بالضبط في شهري إبريل/نيسان ومايو/أيار الماضيين والذي تسبب في تغيير المؤسسات اتجاهها نحو الخارج». وأضاف: «ربما كان السبب هو القلق الأمني، لأنه في منتصف إبريل/نيسان، نفذت إيران هجوماً صاروخياً على إسرائيل لأول مرة في تاريخها، وربما كان السبب هو القلق الاقتصادي، عندما خفضت شركة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لإسرائيل من AA إلى +A وتركت التوقعات سلبية في نفس الشهر، بالإضافة إلى ذلك، استمر التضخم في الارتفاع في إبريل/نيسان وخفض التوقعات بخفض أسعار الفائدة».

وفي شهري إبريل/ نيسان ومايو/أيار، اتضح أيضاً حجم العجز الذي تعاني منه إسرائيل، عندما بدأ يرتفع إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي، وفق مدير الاستثمار في شركة مجدال للتأمين. واستمر العجز في الاتساع مسجلاً 7,6% في يونيو/حزيران، و8,1% في يوليو/تموز ثم إلى 8,3% في أغسطس/آب، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية. ويعكس سوق الأسهم في تل أبيب أيضاً مدى نفور المستثمرين من السوق، إذ تفترض المؤسسات أن ضعف الاقتصاد الإسرائيلي سيستمر على المدى الطويل، لذا توقفوا عن شراء الأسهم الإسرائيلية في الربع الثاني، مقارنة بالمشتريات التي قاموا بها في الربع الأول، وفق تقرير «كالكاليست».

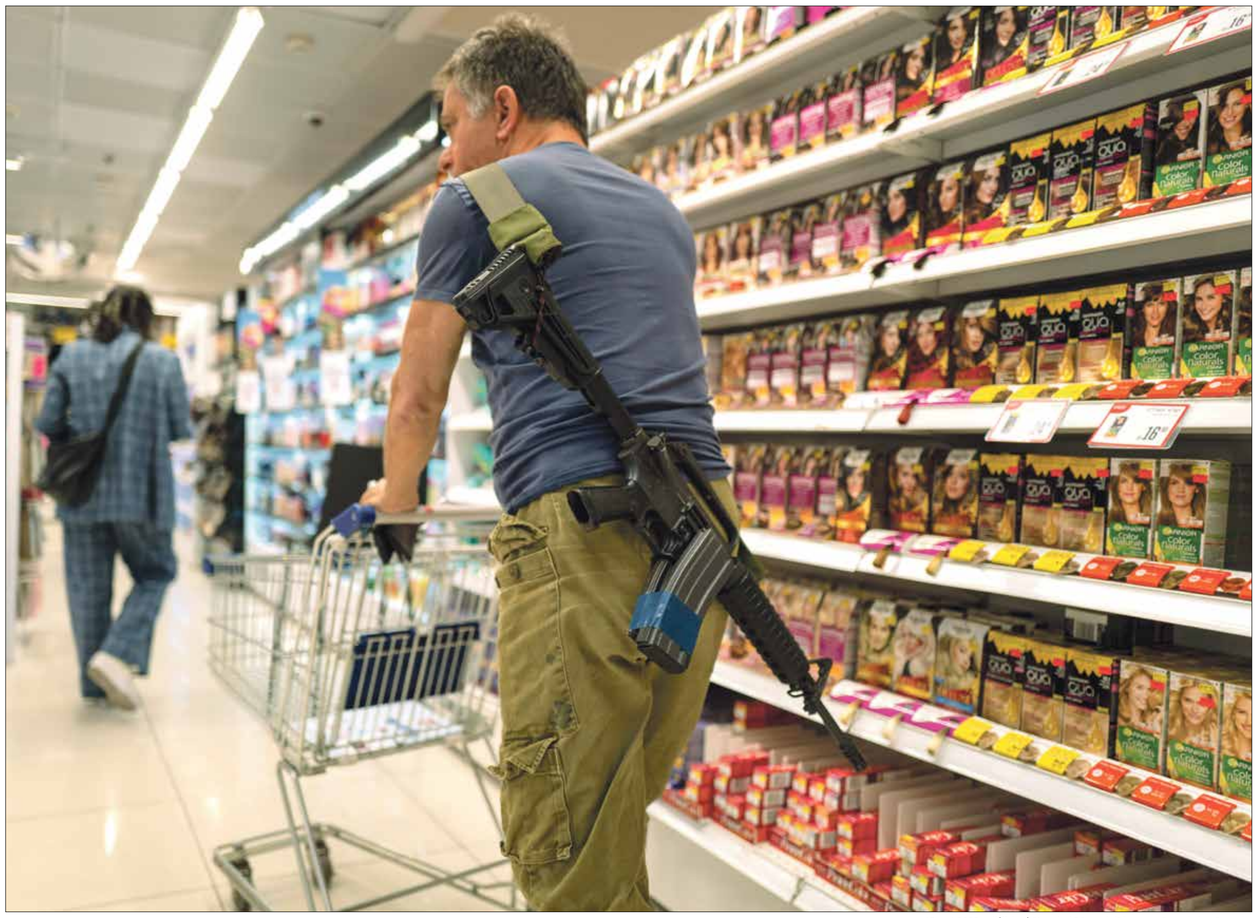

جندي يتجول في متجر وسط تل أبيب، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 (Getty)

سمو تريتش يتعهد بكبح العجز

تعهد وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، بألا يتجاوز عجز الموازنة الإسرائيلية 6,6% في 2024، مراهناً بزجاجة ويسكي على إنهاء العام ضمن الهدف، بحسب تعبيره. وقال أمام اللجنة المالية في الكنيست: «نحن لا نزيد العجز... لقد حددنا هدفاً بنسبة 6,6% وما زلنا ضمن العجز المستهدف» وفق ما نقلت صحيفة معاريف. ويواصل العجز الارتفاع منذ الأشهر، إذ سجل في يونيو/حزيران 7,6%، وفي يوليو/تموز 8,1%، ثم إلى 8,3% في أغسطس/آب.

توقعات بصعود قياسي للذهب بعد استراحة

لندن ـ **العربي الجديد**

توقع بنك غولدمان ساكس الأميركي انخفاض أسعار الذهب بشكل طفيف على المدى القريب، إذا قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي خفض أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية (0,25%) فقط هذا الأسبوع، على أن يعاود المعدن الأصفر الصعود لاحقاً ليصل إلى مستويات قياسية، مدعوماً بزيادة التدفقات إلى صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب. وأشار البنك في مذكرة له، وفق وكالة بلومبيرغ للأنباء، إلى أنه لا يزال متمسكاً بتوقعاته بارتفاع أسعار الذهب لتصل إلى 2700 دولار للأونصة (الأوقية) مع بداية 2025. ويُعد الذهب واحدة من أقوى السلع أداءً هذا العام، حيث ارتفع بنحو 25% وسجل أرقاماً قياسية متتالية بفضل تعزيز البنوك المركزية لمشترياتها من المعدن النفيس وتطلّع المتداولين إلى التحول المحتمل في سياسة «الفيدرالي» نحو التيسير النقدي. ومع ذلك، لا يزال المستثمرون منقسمين حول ما إذا كان البنك المركزي الأميركي سيبدأ دورة التيسير هذا الأسبوع بخفض نصف نقطة مئوية، أو كما يتوقع «غولدمان ساكس» خفضاً أكثر تواضعاً بمقدار 25 نقطة أساس.

وقال البنك في مذكرته: «بينما نتوقع تراجعاً طفيفاً في أسعار الذهب وسط توقعات الأقسام الذين بأن الفيدرالي سيخفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، يوم الأربعاء، فإننا نتبنى أيضاً استثماراً تدريجية في خيارات صناديق الاستثمار المتداولة».

متجر مشغولات ذهبية في نيودلهي (Getty)

«بي بي» تتخلى عن طاقة الرياح

شركة اللفط تعود للتركيز على الوقود الأحفوري (فرانس برس)

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أعلنت شركة «بي بي» عن خطط لبيع أعمالها في مجال طاقة الرياح البرية في الولايات المتحدة، حيث تعمل شركة النفط والغاز العملاقة على تقليص تعرضها لمصادر الطاقة المتجددة والتركيز على أعمالها الأساسية.

وقالت الشركة في بيان لها، إنها ستبدأ قريباً عملية بيع شركة «بي بي ويند إنرجي»، حتى تتمكن من الاستمرار في «تبسيط محفظتنا والتركيز على القيمة». وتمتلك الشركة حصصاً في 10 مزارع رياح عاملة في الولايات المتحدة. وتخطط للتركيز بدلاً من ذلك على ذراعها للطاقة الشمسية «لايت سورس بي بي». تمثل هذه الخطوة تحولاً مفاجئاً في استراتيجية الشركة للطاقة المتجددة، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ، فمنذ أقل من عام، عندما قامت بتحديث توربينات الرياح في ولاية إنديانا، قالت الشركة إن «الرياح البرية أمر بالغ الأهمية لأعمال الطاقة المتجددة، وهي واحدة من محركات النمو الانتقالية الخمسة للشركة».

وكانت بلومبيرغ قد أشارت في تقرير في يونيو/حزيران الماضي، أن تطوير طاقة الرياح البرية في الولايات المتحدة توقف في السنوات الأخيرة، مع تباطؤ المنشآت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وبطء تسليم المعدات والتصاريح، وعقبات الاتصال بالشبكة.

ضريبة على عوائد الودائع في روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بدأت هيئة الضرائب الفيدرالية الروسية في إرسال إخطارات إلى المواطنين الروس لتحصيل ضريبة عوائد الودائع المصرفية، وذلك عبر حساباتهم الشخصية الإلكترونية، وفق ما ذكرته وسائل إعلام روسية، أمس الثلاثاء واكده لـ«العربي الجديد» مواطنون تلقوا مثل هذه الإشعارات.

وتشمل الإخطارات التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، قائمة المصارف المودع طرفها الأموال، وقيمة عوائد الحسابات والودائع، وقيمة العوائد التي تطبق عليها الضريبة بعد اقتطاع مبلغ الـ150 ألف روبل (حوالي 1650 دولاراً) المعفى من الضريبة، والقيمة النهائية للضريبة المراد دفعها. ونقلت صحيفة «إر بي كا» الروسية عن ناطق باسم وزارة المالية الروسية قوله: «يتم تحديد قيمة ضريبة الودائع المراد دفعها للميزانية عن الفترة الضريبية (أي العام الميلادي) التي تتلقى هيئة الضرائب الفيدرالية بيانات كل دافع ضرائب عنها وتوجه إليه إخطارات».

ورغم أن ضريبة الدخل تنطبق على عوائد الودائع منذ عام 2021، إلا أنه تم إرجاء تحصيلها الفعلي مراراً، ليصبح عام 2023 هو أول عام تجبى عنه مثل هذه الضريبة التي يتعين على المواطنين دفعها في موعد غايته الأول من ديسمبر/كانون الأول 2024، شأنها في ذلك شأن ضريبتي الأملاك ووسائل النقل. وتنطبق الضريبة على مجموع حسابات وعوائد الأفراد طرف كافة المصارف بصرف النظر عن العملة الحساب مع إعفاء عوائد الحسابات ذات عوائد أقل من 1% والحسابات الموروثة من الضريبة. ويعتمد المبلغ المعفى من الضريبة على سعر الفائدة خلال الفترة حتى الأول من ديسمبر/كانون الأول من العام المنتهي ونسبتها من مبلغ مليون روبل (11 ألف دولار تقريباً وفقاً لسعر الصرف الحالي). وفي العام الماضي، بلغ سعر الفائدة الأساسية بحلول ديسمبر/كانون الأول 15% ما يعني أن الضريبة الجديدة لن تنطبق على من لم تتجاوز عوائد ودائعهم 150 ألف روبل. أما إذا فاقت عوائد الفرد هذا المبلغ، فسيتعين عليه دفع الضريبة بنسبة 13% من الفارق.

كان مجلس النواب (الدوما)، قد أقر بشكل نهائي في يوليو/تموز الماضي، زيادات ضريبية أقترحتها وزارة المالية، ستتضمن زيادة معدلات تصاعدية لضريبة الدخل وزيادة ضريبة الشركات إلى 25% من 20%، وفرض ضرائب جديدة على استخراج المعادن. وقد تضيف الزيادات الضريبية، التي تستهدف في الغالب الشركات والأثرياء، 30 مليار دولار إضافية إلى إيرادات ميزانية العام المقبل، وهو ما سيسمح لموسكو بزيادة الإنفاق وتمويل حربها في أوكرانيا دون المساس بالاستقرار المالي.

مواطن يجري معاملة عبر صراف آلي في أحد أسواق مدينة يكاترينبورغ الروسية (Getty)

رؤية

صندوق النقد لديه مشكلة في مصر... ما هي؟

شريف عنمان

لم يسعفني الوقت لسماع الجزء الثاني من حوار الدكتور محمود محيي الدين، وزير الاستثمار المصري السابق والمدير التنفيذي حالياً بصندوق النقد الدولي، مع الدكتورة رباب المهدي أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الأميركية في القاهرة، في بودكاست «الحل إيه؟» حول الاقتصاد المصري قبل كتابة هذا المقال، ولكني استمعت بدرجة عالية من التركيز للجزء الأول من الحوار الدسم. حفل الحوار بالكثير من النقاط الهامة التي تستحق الرصد، إلا أن بداية الفيديو كانت لافتة، حيث اختارت المحاورة تشويق المشاهد بالعبارة القيمة التي جاءت على لسان محيي الدين، والتي قال فيها إن «الاستدانة ليست قدراً وإنما هي اختيار».

بعد ذلك كان لافتاً تعليق محيي الدين، الذي أتصور أنه من القلائل الذين جلسوا في مفاوضات صندوق النقد مع مصر على جانبي الطاولة، في أزمنة مختلفة، حين قال إن قروض الصندوق لا تساعد على زيادة النمو، ولا تهدف إلى تحقيق تنمية، ولا تؤدي إلى تحقيق انطلاقات في الاستثمار. وشبّه محيي الدين الصندوق بغرفة العناية المركزة في المستشفى، والتي يطلق عليها في مصر الإنعاش والطوارئ، حيث تلجأ إليه الدول التي تمر بأزمة، للحصول على تمويل مؤقت يفترض أن يستخدم في إصلاح اختلالات مؤقتة. ولطالما كان صندوق النقد الدولي موضوع جدل واسع بين حكومات الدول التي تلجأ إليه والقوى المعارضة في تلك الدول، بسبب ما يرون ما يقوم به الصندوق من دور في تحفيز الدول الفقيرة إلى الاقتراض. وعلى الرغم من أن الصندوق يدعي تقديم المساعدة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية، لكن بعض الشواهد تشير إلى أن دوره يؤدي في الكثير من الأحيان إلى نتائج عكسية. ويرى البعض أن تشجيع الصندوق للاقتصادات الفقيرة على الاقتراض غالباً ما يتحول إلى حالة من «الإدمان على الديون»، مما يفاقم من مشكلات الفقر والتبعية الاقتصادية في هذه البلدان، وهو ما لم ينفه محيي الدين، وإن حاول تبرئة المؤسسة الدولية من الذنب، ملقياً باللوم على الحكومات المتلقية للقروض، والسياسات التي تطبقها. ومنذ تأسيسه، يقدم صندوق النقد الدولي نفسه على أنه المنقذ المالي للدول التي تواجه أزمات اقتصادية، ولكن على أرض الواقع، يتجلى دوره في جعل الدول النامية أسيرة لديونه، حيث يقدم الصندوق قروضه بشروط صارمة، تشمل فرض سياسات تقشفية وإصلاحات اقتصادية غالباً ما تؤدي إلى تقليص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. وتؤدي هذه الشروط في الواقع إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين وزيادة الفقر وعدم المساواة.

وبدلاً من أن تساهم سياسات الصندوق في تحسين الأوضاع الاقتصادية، نجدها تؤدي إلى زيادة التبعية المالية والاقتصادية للدول الغنية، التي تسمى في كثير من الأحيان «الدول الحليفة». وتجد الدول المقترضة نفسها مجبرة على الاستدانة مرة أخرى لسد العجز الذي سبّبته هذه السياسات.

ويدفع التشجيع المتواصل من صندوق النقد الدولي للدول الفقيرة على الاقتراض الدول المقترضة إلى الدخول في دائرة مغلقة من الأزمات الاقتصادية. فكل قرض جديد يأتي مصحوباً بشروط جديدة تزيد من العبء الاقتصادي على الدولة، مما يدفعها إلى الاقتراض مرة أخرى لسداد الديون السابقة أو للتكيف مع الأزمات الناجمة عن الشروط المفروضة. وهذه الحلقة المفرغة من الديون تجعل الدول النامية في حالة من الإدمان على الاقتراض، عاجزة عن تطوير اقتصاداتها تطويراً مستقلاً ومستداماً. وعادة ما تكون النتيجة النهائية لهذا الإدمان هي أن الدول النامية تصبح عاجزة عن الاستثمار في بنيتها التحتية أو تحسين الخدمات الأساسية لمواطنيها، مما يؤدي إلى تدهور مستمر في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. ومع مرور الوقت، تفقد هذه الدول سيادتها الاقتصادية والسياسية، وتتراجع قدرتها على اتخاذ قراراتها. وكانت الأشهر القليلة الماضية مضطربة لبعض الدول المقترضة من صندوق النقد الدولي. ففي يونيو/حزيران، دفعت الاحتجاجات بالآلاف إلى الشوارع في كينيا بعد أن حدد الرئيس الكيني ويليام روتو تخفيضات الإنفاق المطلوبة لإقناع صندوق النقد الدولي بصرف الدفعة الأخيرة من خطة إنقاذ البلاد البالغة 3 مليارات دولار. وبعد شهرين، أطيحت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش، التي اتفقت أيضاً على برنامج مع الصندوق، عندما أشعلت سياسات الإصلاح المفروضة من المؤسسة الدولية في البلاد أعمال شغب.

وفي السادس من سبتمبر/أيلول، حظرت الحكومة الباكستانية التجمعات في العاصمة إسلام أباد، في محاولة لمنع الاحتجاجات المناوئة لإصلاحات صندوق النقد المؤلمة، والتي أجج منها سجن عمران خان، رئيس الوزراء السابق. وعلى مدار العام الماضي، سبّب المحتجون أيضاً إحداث ضجة في غانا وسريلانكا، حيث سعوا إلى معارضة إعادة هيكلة الديون التي صممها صندوق النقد الدولي، ولولا القبضة الحديدية في مصر، ووجود الآلاف في السجون منذ سنوات لمشاركتهم في احتجاجات سلمية، لكان الشعب كله في الشارع الآن.

وكان القاسم المشترك الأعظم في تلك الاحتجاجات في كل هذه الدول هو روشتة صندوق النقد الدولي المألوفة، والتي تشمل رفع الفائدة وتقليص الدعم، وخصخصة الشركات المثيرة بأثمان بخسة، بعد تخفيض قيمة العملات المحلية بنسب هائلة.

ورغم تحدث المسؤولين في مصر عن ثقتهم في نجاح برنامج صندوق النقد الدولي لإصلاح اقتصاد البلاد، والذي فصله محيي الدين على أنه مستويات تضخم ومديونية أقل، ومعدلات نمو اقتصادي واحتياطي نقد أجنبي أعلى بحلول عام 2026، ما زلنا نجد رجال الحكومة المصرية يطرقون أبواب الإمارات والسعودية وقطر، والمؤسسات الدولية المُقرضة، وأصحاب الأموال الساخنة. ويستعدون لطرح أنواع مختلفة من السندات في الأسواق الدولية، لجمع مليارات الدولارات في صورة ديون مرتفعة التكلفة المالية والمعنوية، متعهدين «بأغلظ الإيمانات» لهؤلاء بحماية استثماراتهم وقروضهم.

يحدث ذلك بعد ثمانية أعوام من «العلاقة الفلسفية الوثيقة لمصر مع الصندوق»، على حد تعبير محيي الدين، وعشرات المليارات من الدولارات التي تدفقت على البلاد خلال الأشهر الأخيرة، فلا نملك إلا أن نقول «لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».